٢ ــ تدعيم المشاريع والمؤسسات ذات الطابع الزراعي (حماية صغار المزارعين) وتنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية والاسكانية، وإنشاء المزيد منها، بشكل خاص الجمعيات الزراعية الاستهلاكية والتسويقية.

٣ ــ تدعيم المؤسسات الصناعية الوطنية وتوسيع مجالات عملها، لاستيعاب المزيد من العاملين، وفتح فرص جديدة للتشغيل.

٤ ــ إنشاء لجان للدفاع عن الأرض في كل قرية وتعميمها، وتقويتها، لتتولى مهمات التحريض الجماعي والتعبئة الشاملة، ضد الاستيطان، وتنظيم نشاطات الجماهير النضالية، في مواجهة مخططات العدو.

٥ ــ إنشاء صندوق قومي مهمته تمويل المشاريع الزراعية، وحيازة الأرض وربطها بالمؤسسات والجمعيات والبلديات الوطنية.

٦ ــ تشكيل هيئة، تحت إشراف اللجنة التنفيذية، مهمتها متابعة كافة القضايا المتعلقة بالأرض.

ماجد أبو شرار: تؤمن كافة الأحزاب والمؤسسات الصهيونية أن قيام اسرائيل اعتمد أساساً على مسألتي الهجرة، والاستيطان، وأن بقاء اسرائيل أو استمرارها مرهون بدفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين، واستيطان أكبر المساحات الممكنة من الأراضي التي تحتلها اسرائيل، مع ما يرافق ذلك من تهجير وتشريد المزيد من سكان هذه المناطق من العرب.

فلقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشأها العدو في الأراضي المحتلة ١٩٤ مستوطنة موزعة كالتالي: ٧٨ مستوطنة في الضفة الغربية، ٢٤ في الأغوار، ٢٩ في قطاع غزة، ١٠ في سيناء، ١٤ في النقب و٣٩ في الجولان. ومعدل سكان هذه المستوطنات بلغ ٢٥ ألف مستوطن، ومجمل المبالغ التي أنفقت على الاستيطان يقدر بحوالي مليار ومائتي مليون دولار. وهذا يعني أن كل مستوطن يكلف الخزينة الاسرائيلية حوالي ٥٠ ألف دولار، آخذين بعين الاعتبار أن القسم الأكبر من هؤلاء المستوطنين يحتفظون ببيوتهم داخل اسرائيل نفسها.

•

وعلى ضوء ذلك، علينا أن نضع خطر الاستيطان ضمن حجمه الحقيقي، فلا نبالغ أو نقلل من حجم تأثيراته، ولعل مرد فشل السلطات الاسرائيلية، في مضاعفة عدد المستوطنين وبالتالي الحد من النفقات الباهظة للاستيطان، يعود إلى جملة أسباب أهمها:

(أ) الناحية الأمنية، حيث يعطي الكفاح المسلح أثره الايجابي في وضع المواطن اليهودي أمام حسابات كثيرة، قبل الأقدام على المشاركة في عملية الاستيطان.

(ب) صعوبة الظروف المعيشية في المستوطنات وبعدها عن الحياة العصرية، مما يجعل العملية تقتصر على غلاة المتعصبين الصهاينة من المتدينين (غوش ايمونيم مثلا)،